التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم
دراسة في طبيعة المكونات والظهور الاصطلاحي

د. عبد الواسع عبده هزبر المخلافي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد
بكلية الآداب – جامعة تعز

ملخَّص البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم، وتظهر أهمية هذا التعامل في معرفة الطبيعة التأسيسية للتفسير بالرواية، وفي القيمة العلمية لهذه المنهجية، وفي الصناعة الفنية في أثناء التكوين والتأصيل.

ذلك أن مكوِّنات الرواية التفسيرية هي القرآن، وهو أصل الأصول النقلية جميعًا، ثم الخبر الثابت عن النبي ﷺ بالرواية المسْنَدة الموَثقة، ثم الرواية التفسيرية الثابتة عن الصحابة والتابعين، ويُفرِّق البحث بين الحضور التفسيري بهذه المكوِّنات الأثرية منذُ عهد النبي ﷺ وصحابته والتابعين، وبين الظهور الاصطلاحي المتأخر، باسم التفسير بالمأثور.

ويقف البحث على فلسفة التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن، وطبيعة هذا التعامل، أهو تفسير بالرواية، أم بالدراية، أم هما معاً؟، فتظهر مزاحمة العقل للنقل ومشاركة الدراية للرواية في التفسير؛ خصوصاً في تفسير القرآن بالقرآن، وهو أحسن الطرق وأصحها، ثم الرواية التفسيرية الثابتة عن الصحابة والتابعين، وهي قراءة أخرى للتعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم يُقدمها البحث، مع العلم أن طريقة تفكير المفسِّر لها الأثر المباشر في الواقع النظري والتطبيقي للتفسير.

المقدمـة

الحمدُ لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِنْ شرور أَنفسنا ومن سيئات أعمالنا. مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له. وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلَّم تسليما. أما بعد:

فقد علَّم النبي ﷺ صحابته الكرام كيفية التعامل مع النصوص القرآنية، وبيَّن لهم ما يحتاجون إليه، وما لم يفهموه بياناً شافياً وكافياً وبأساليب تفسيرية مباشرة، مقدماً لهم معتمدات التفسير ومصادره الأولى، وهي: القرآن الكريم، ثم سنته ﷺ المبينة لآيات التنزيل، وإقراره للصحابة فيما فهموه من المعاني القرآنية بلسانهم العربي، وباجتهادهم المنضبط بالقرآن والسنة واللغة، وكانت تلك العملية التفسيرية هي آية في الدقة والتأصيل؛ وغاية في وجوب الاتباع والتأسي من الأمة كلها.

وليس أدل على ذلك من جهود علماء الأمة المحمدية منذُ نزول القرآن الكريم وعبر الأزمان والأجيال المتعاقبة فهماً وحفظاً وتفسيراً واستنباطاً واستدلالاً، معتمدين في ذلك على أصول نقلية ولغوية وعقلية أصيلة في التعامل المنهجي التفسيري مع القرآن الكريم، ووضعوا لذلك الأسس والقواعد الضابطة في غاية من الدقة والإحكام.

وقد اتخذ التعامل بالرواية والأثر في تفسيرا القرآن الكريم خطوة متقدمة عند المفسرين الأوائل، وكان لهذا التعامل الأولوية عند ابتغاء القوم أو أحدهم معنى لآية قرآنية، وسواء كان هذا في مرحلة التعامل بالتلقي والتلقين عبر الرواية الشفهية المباشرة، أو في مرحلة التعامل التدويني والكتابي للتفسير النقلي الأثري في مرحلة التأصيل لعلم التفسير رواية ودراية بشقيه المختلط مع الحديث، أو المستقل.

وليس هناك من ينازع في أحقية السبق العلمي والزمني والفني للإمام للطبري –رحمه الله– في وضع السند

للرواية التفسيرية والتأصيل الأثري لها، فهو صاحب اليد الطولى، والجمع الهائل للنتاج التفسيري في كتابه (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وكان هذا العمل مصدرا فريدًا في بابه، متميزاً في تفسيره ومنهجه.

ولا يخفى على المختصين بهذا العلم ما أحدثه بعض المفسرين بعد ذلك من التدخل العلمي والمنهجي في جانب التعامل مع الرواية التفسيرية إذ اختصروا وحذفوا الإسناد، ولم ينسبوا القول إلى قائله مما فسح المجال أمام الوضع في التفسير والأخبار الدخيلة عليه، الأمر الذي أحدث الارتباك في الرواية برمتها، فكان التشويش والاضطراب المتعمَّد، ودخل الخلل في العملية التفسيرية الأثرية، مما جعل المفسرين المتأخرين يتعاملون مع الرواية بحذر، إن لم تكن الريبة هي السائدة في التعامل، والبعض منهم زهد في الرواية أو التفسير الأثري واتجه إلى التفسير بالدراية واللغة والبيان، هروباً من تناقض الرواية وانقطاع سندها، وإبهام مصدرها، وتضارب المروي فيها، وابتعاداً من عناء التحقيق في ثبوت الرواية وصحة سندها.

ونحن اليوم بحاجة إلى تكوين رؤية شاملة عن طبيعة التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم، من حيث تأسيس المصادر وتأصيل المكونات وظهور الاصطلاح الأثري لها، وإلى أي مدى يكون التداخل والتمازج في العملية التفسيرية متحققاً أو منفياً بين التعامل المنهجي بالرواية والدراية مع القرآن الكريم، وصولاً منا إلى التعامل الأثري الأمثل.

وتلك الإشكاليات هي التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ومحاولة دراسته، بل والعزم على ذلك تحت عنوان موسوم بـ**(التعامل المنهجي بالرواية التفسيري مع القرآن الكريم– دراسة في طبيعة المكونات والظهور الاصطلاحي)**.

أضف إلى ذلك أن هذا البحث ترجمة عملية لما اكتسبته من المعرفة والرؤية الذاتية في الموضوع؛ نتيجة لتدريس التفسير وأصوله ومناهج المفسرين في الجامعة لعدة سنوات وما زلت، فهو ثمرة طبيعية للمتابعة العلمية والأكاديمية، ومحاولة متواضعة بصورة بحث علمي يُقدم خدمة للمنهج الأثري ذاته، ولأهل الاختصاص من الباحثين والمفسرين.

وقد جاء تقسيم البحث في خُطة تشمل العنوان المشار إليه سابقا، ثم مقدمة، كما هي مبينة في هذه الصفحات، ومبحثين تتبعهما فقرات، وهما: **المبحث الأول: التعامل بالرواية التفسيرية بين التكوين والاصطلاح.** و**المبحث الثاني: طبيعة التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن**، ثم خاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، والفهرس الموضوعي للبحث.

أما من حيث المنهجية التي سلكتها في البحث فإنني أخذت بالمنهج الوصفي والتحليلي، مضيفاً المنهج النقدي حتى تكون دراسة منهجية علمية من جهة، وتحليلية نقدية من جهة أخرى، مُدعِّماً البحث بالأدلة النظرية بإيجاز غير مُخل بالمعنى، وعلى سبيل التمثيل والتدليل النوعي وليس الحصر، وبما يقرر المسألة، ويحقق رسالة البحث ومقصده، مع عزْو الآياتِ وتخريج الأحاديث والروايات، مُلتزماً بأصول البحث العلمي وطرق التحري، ودقة الصياغة، والإخراج الفني المناسب. وإلى موضوع البحث وفقراته:

المبحث الأول: التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية بين التكوين والاصطلاح:

في هذا المبحث نُبيِّن ثلاثة أمور لها تعلق مباشر بمنهجية التعامل بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم. في الأمر الأول: نكشف عن مرحلة التكوين والتأسيس للرواية التفسيرية ومنهجها في بادئ النشأة والتعامل، وهو حديث عن مكونات الرواية في التفسير في ظل غياب المصطلح. وفي الثاني: نتكلم عن استقامة المكونات التفسيرية الأربعة والحضور التفسيري لها في الواقع، وعن زمن الظهور الاصطلاحي للتفسير بالمأثور. وفي الثالث: تتحدد معنا الأهمية العلمية للرواية التفسيرية الثابتة، وقوتها الاستدلالية، وأولويتها في الاحتجاج، وإلى البيان:

أولاً: التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم في مرحلة التكوين والتأسيس:

هناك مدة زمنية طويلة قد تمتد إلى عدة قرون بين تأسيس آليات التعامل المنهجي بالرواية مع القرآن الكريم، وهي مرحلة أجيال القرون الثلاثة الخيرية الأولى[1]، وبين ظهور المصطلح العلمي المنهجي لما يسمى اليوم بالتفسير بالمأثور أو المنهج الأثري بمكوِّناته الرباعية المشهورة، المنحصر بين تلك الآليات والمكونات، ونعني به هنا التعامل بالرواية في تفسير القرآن في مقابل الدراية، أو النقل في مقابل العقل، وهي رواية تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسُّنة، ثم بالرواية التفسيرية الثابتة عن الصحابة والتابعين.

فالتعامل بالرواية التفسيرية مع القرآن هو أقدم التعاملات المنهجية تكوُّنًا وظهورًا، بل إن ظهور التعامل بالرواية التفسيرية بمفهومها العام وبالممارسة الواقعية دون العرف الاصطلاحي السَّائد اليوم– التفسير بالمأثور– قد بدأ بالفعل منذ نزول أول آيات القرآن وسوره، فقد كان القرآن الكريم– وما زال– يُفَسِّر بعضه بعضًا، ويحمل بعضه على بعض، والنبي ﷺ كان يُفَسِّر القرآن بالقرآن، ويدل أصحابه على ذلك، ويمارسه في الواقع القولي والفعلي، كذلك هي سنته ﷺ مبينة للقرآن، بأحاديثه وأقواله وأفعاله وتقريراته الشريفة، وبطريقة مباشرة وغير مباشرة، وهذا يأتي امتثالاً لطبيعة الوظيفة النبوية التبليغية والبيانية بدليل قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[الجمعة:2].

بل أقول: إن التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية في قمة آلياته العليا ومكوناته الأولى، وهما تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة النبوية، قد تمَّت بداياتها وأساسياته الأولى بالفعل في أثناء تنزل الوحي على قلب محمد ﷺ، وكان جبريل يُعلِّمُه القرآن، ويتدَارسَهُ معه مرات ومرات[2]، إلى أن علَّمهُ وضع الآيات وترتيبها في السِّور ومواضعها منها على جهة التحديد والتعيين[3]، فكانت عملية الوحي الإلهي وحيًا وتعليمًا وبيانًا وتفسيرًا متلوًا ومفصلاً في القرآن الكريم في آن واحد، بمعنى كان ينزل القرآن على النبي ﷺ في القضية ذات العلاقة الواحدة – وإن كان مفرَّقاً– لكنها بصورة مجملة ومبينة، عامة وخاصة، مطلقة ومقيدة، موجزة ومفصلة، محكمة ومتشابة، ويحمل إشارات تحيل على ما نزل قبل[4]، وأخرى تُحيل على ما نزل بعد[5]، إلى غير ذلك من الوجوه والضوابط مما هو بيان للقرآن بالقرآن.

والصحابة كانوا يتناقلون الرواية التفسيرية للقرآن بالقرآن ويستعملونها، وكذلك يفعلون في الرواية التفسيرية النبوية للقرآن ويستعملونها سواء في حياته أو بعده مماته ﷺ ,وهم أول من أسس الرواية التفسيرية المتعلقة برصد الوقائع والحوادث وملابسات تنَزُّل الآيات، وظروف تكوُّن النص القرآني، بما سمي وأُطلق عليه بعد ذلك بأسباب النزول، ومما يتعلق بالأمور الغيبية المُعتمِدة على السمع، وكل ما ليس للرأي فيه مجال، وهو رصد مباشر وتتبع علمي دقيق يُحسب للصحابة، حتى نالت رواياتهم هذه حكم الحديث المُسْند المرفوع[6]، وقد أضافوا سماعهم من النبي ﷺ، وما كان من تفسير صادر عن نتاجهم الشخصي، وهو مصدر ثالث يتكون من تفسيرهم الخاص، كل

(1) يُنظر, الجامع الصحيح, البخاري, ج3, كتاب مناقب الصحابة, باب فضل أصحاب النبي ﷺ, ص1335.

(2) تُنظر الروايات في: الجامع الصحيح , البخاري,ج4, كتاب فضائل القرآن, باب7, ص1911, وكتاب بدء الوحي, ج1, ص6, وصحيح مسلم, مسلم بن الحجاج, ج7, كتاب الفضائل, بَاب كَانَ النَّبِيُّ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ, ص73, وفتح الباري شرح صحيح البخاري, ابن حجر,ج9, ص44-49.

(3) عن عثمان بن أبي العاص قال: " كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوبه, ثم قال : أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ إلى آخرها " مسند الإمام أحمد, أحمد بن حنبل الشيباني, ج1, ص 218, ويُنظر, الإتقان في علوم القرآن, السيوطي, ج1, ص215.

(4) كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [النحل:118] فقد أحالت الآية على ما نزل قبل في [الأنعام: 146], حيث قال تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ...﴾.

(5) ومنه ما جاء في أول سورة المائدة: ﴿ ...أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ فقد أحالت على ما نزل بعدها في السورة في[الآية:3] في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ...﴾ وفصَّل عشرة أصناف في الميتة. يُنظر, المدخل إلى التفسير الموضوعي, عبد الستار فتح الله سعيد, ص28-29.

(6) يُنظر, التفسير والمفسِّرون, محمد حسين الذهبي, ص94-96.

ذلك بحسب تأهلهم الذاتي وطبيعتهم اللغوية، فأضافوا لنا رواية نقلية ثالثة.

وتَمسُّك الصحابة بالرواية التفسيرية كان هو الخيار الأكثر حضوراً، والأوفر حظاً من غيره كالدراية مثلاً، فالرواية التفسيرية في عهدهم هي الأغلب والأشهر؛ لأنها تتعلق بالقرآن والرواية عن الله، بل كاد الأمر يصل بهم إلى الامتناع والإحجام التام عن التفسير بالدراية، وثبت عنهم في الجانب النظري ما يفيد ذلك، إن لم يكن قد أحجم البعض منهم وامتنع بالفعل(7)، الأمر الذي جعل الرواية التفسيرية هي المتقدمة والرائدة، بل الأساس في هذه المرحلة الصَّحْبويّة," ولعل الروعة الدينية لهذا العهد والمستوى العقلي لأهله وتجدد حاجات حياتهم العملية ثم شعورهم مع هذا بأن التفسير شهادة على الله بأنه عنى باللفظ هذا كل أولئك جعلهم لا يقولون في تفسير القرآن إلا التوقيفي الذي نقل إليهم"(8).

وكان الصحابة قد أشرفوا مباشرة على جيل كبار التابعين– فسار التلميذ على مدرسة أستاذه في التفسير، وفي التعامل المنهجي التفسيري بالرواية حتى أسسوا رواية تفسيرية رابعة في التعامل المنهجي الأثري مع القرآن الكريم؛ خصوصاً المشهود لهم بالتقدم والعلم والمكانة، حتى قُبلَت روايتهم في أسباب النزول بضوابط معينة، ويدخل في الرواية غالباً تفسيرهم الذي أجمعوا عليه(9). وطبيعة الرواية التابعية في التفسير كرواية تفسيرية رابعة هي بالنسبة لمن جاء بعد هذا الجيل، وعليه هذه أربعة مكونات أساسية للرواية التفسيرية.

وبناءً على ما سبق فإن التفسير في هذه الأجيال كان في غالبيته العظمى، وخطه العام الرواية التفسيرية الدائرة بين هذه المكوِّنات الأثرية: "فالصحابة يروون عن رسول الله ﷺ كما يروي بعضهم عن بعض، والتابعون يروون عن الصحابة كما يروي بعضهم عن بعض بطريق الرواية، كان ذلك في عصر النبي والصحابة ومن عاصرهم من التابعين"(10).

ويرصد العلامة ابن خلدون دور الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الرواية التفسيرية تحملاً وصناعة ونقلاً، فيقول في تاريخه: "ونُقل ذلك –أي رواية التفسير– عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وتداول ذلك التابعون من بعدهم، ونُقل ذلك عنهم، ولم يزل ذلك متناقلا بين الصدر الأول والسلف حتى صارت المعارف علومًا، ودونت الكتب؛ فكتب الكثير من ذلك، ونقلت الآثار الواردة فيه عن الصحابة والتابعين(11)، وانتهى ذلك إلى الطبري والواقدي والثعالبي وأمثالهم من المفسرين، فكتبوا ما شاء الله أن يكتبوا من الآثار"(12).

ويصف لنا محمود النقراشي مقدار الجهد الذي قدمه الصحابة والتابعون في تتبع الرواية التفسيرية وجمعها وحفظها لتكون المادة المكونة للرصد والدراسة والتوثيق لمن جاء بعدهم، فيقول: " لقد حرص كل من سمع أمرًا يتعلق بالقرآن بياناً أو شرحاً، أو أحكاماً أو أمراً أو نهياً، أو هدياً، أسرع إلى تدوينه، وظل ذلك شغل القوم الشاغل إلى أن أتى عهد التدوين الكلي فكان هذا هو الأساس الذي بني عليه كل ما هو آت"(13).

وبهذا نعلم أن الرواية التفسيرية في هذا العصر قد تأسست تأسيساً متيناً، ونشأت نشأة علمية قوية، بحيث أصبحت هي المكوِّن الأول للعملية التفسيرية، ذلك أن في هذه الأجيال الخيِّرة تم صناعة الرواية سنداً ومتناً، ومنهجاً وموضوعاً، وأداءً ونقلاً وتحمُّلاً، حتى كانت هي وظيفة بمثابة الأصل الذي بني عليه تفسير القرآن الكريم فيما بعد، وذلك هو التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية في بدء النشأة العلمية، والتكوين المنهجي، والتأسيس النقلي.

(7) يُنظر, مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص96- 109, والإتقان في علوم القرآن, السيوطي, ج1, ص444- 448, والتفسير والمفسرون, الذهبي, ج1, ص246-255.
(8) دائرة المعارف, فؤاد البستاني, ص36.
(9) يُنظر, مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص87-96, والتفسير والمفسرون, الذهبي, ج1, ص94-96, وص129-130, وعلم التفسير أصوله وقواعده, خليل الكبيسي, ص93-98, والتفسير والمفسرون في ثوبه الجديد, عبد الغفور مصطفى, ص466-471.
(10) مناهج المفسرين, محمود النقراشي, ص35.
(11) يُنظر, التفسير والمفسِّرون, الذهبي,ج1, ص143-144, والتفسير ورجاله, محمد الفاضل بن عاشور, ص19-37, ومناهج المفسرين, مصطفى مسلم, ص20- 21, ومعجم تفاسير القرآن الكريم, عبد القادر زمامة وزملاؤه , ص 26-27.
(12) تاريخ ابن خلدون, العبر وديوان المبتدأ والخبر، عبد الرحمن بن خلدون, ج1, ص470.
(13) مناهج المفسرين, محمود النقراشي,ج1, ص 77.

ثانياً: التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم في طور الظهور الاصطلاحي:

كانت تلك لمحة عن طبيعة التكوين المنهجي للتعامل التفسيري بالرواية مع القرآن الكريم، بعيداً عن التكون الاصطلاحي العلمي لمكوِّنات ذلك التعامل، وفي هذه الفقرة نلقي الضوء على طبيعة ظهور المصطلح وتشكله النهائي، كما هو اليوم "التفسير بالمأثور".

وهذا المصطلح يتكون من طرفين "التفسير" و "المأثور"، فالأول منهما وهو "التفسير"، وهو بهذه التسمية المصطلحية على جهة التعيين لم يكن هذا المصطلح قد ظهر، أو تداوله أحد من الصحابة في عهد النبي أو بعد وفاته ﷺ، ومعلوم أن النبيﷺ هو المبين الأول للقرآن ومعانيه بالقدر الذي احتاجته الأمة من بيان للقرآن بالقرآن، أو بيان القرآن بالسنة، ومعه في البيان صحابته الكرام، ولم يُطلق على هذه المصادر في حياتهم هذا المصطلح، بل لم يصلنا فنقرأ أنه أُطلق على هذه العملية اسم "تفسير" أو "علم التفسير" أو من هذا القبيل، وإنما كان الرواية التفسيرية تروى في ظل الرواية الحديثية وباسمها.

وتُلخِّص لنا الباحثة هدى جاسم عن باحثين سابقين في كتابها المنهج الأثري ما له علاقة بهذا المعنى، ويُحسن بنا نقله هنا، فتقول: "على أن هذا العلم الذي تكفل رسول الله ببيانه، باعتباره المبيَّن الأول لمعاني كلمات الله تعالى في كتابه المجيد لم يكن معروفا بذلك العهد باسم التفسير، وإنما كان التفسير في تلك المرحلة يروى كما تروى الأحاديث النبوية، ولم تكن تلك الروايات التفسيرية التي احتضنها الحديث أول الأمر، قد رتبت وجمعت بصورة منتظمة في عهد الرسول ﷺ وذلك لعدم تدوين العلوم في هذا العهد، وبعد ظهور حركة التدوين في مطلع القرن الثاني الهجري جمع التفسير على شكل روايات في مجاميع الحديث وأفردت له أبواب خاصة باسم التفسير"[14].

ويؤكد الشيخ مناع القطان متحدِّثاً عن احتواء كتب الحديث للتفسير في بدء حركة التدوين وتمييزه بهذا الاسم، فيقول: "وبدأ تدوين الحديث بأبوابه المتنوعة، وشمل ذلك ما يتعلق بالتفسير، وجمع بعض العلماء ما روي من تفسير للقرآن الكريم عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة، أو عن التابعين.. وهؤلاء جميعاً كانوا من أئمة الحديث، فكان جمعهم للتفسير جمعاً لباب من أبوابه، ولم يصلنا من تفاسيرهم شيء مكتوب"[15].

وعليه يكون مصطلح "تفسير" أول ما نشأ في كتب متون الحديث الشريف والسنن والمسانيد والمجاميع، فكان يأتي عنواناً لكتاب من كتبها، أو لباب من أبوابها، ليستقل بعد ذلك "التفسير" بهذا المصطلح وينفرد عن الحديث بمؤلفات خاصة.

أما ما جاء من مسميات من ذلك العهد أمثال "تفسر ابن عباس"، "تفسير مجاهد"، وغيرهم، فهي أسماء وعناوين حادثة جاءت بعد ظهور المصطلح، حيث أُطلقت من الجامعين والباحثين المتأخرين بغرض تمييز مساهمات هؤلاء في العلوم القرآنية ومنها التفسير بالرواية، وكل ما جاءنا من المصطلحات التي تشير إلى علم التفسير أو شيء منه، فهي جاءت بصورة أخرى، وذلك في بداية الأمر قبل استقرار مصطلح علم التفسير، مثل: علم المعاني، غريب القرآن، مشكل القرآن، مشكل إعراب القرآن، استنباط أحكام القرآن، معاني القرآن[16].

أما الظهور الاصطلاحي لهذا المصطلح مركباً إضافياً مكوناً من جزأين التفسير والمأثور، فالذي يبحث فيه عند أهل التفسير، يرى أنهم يتكلمون على أربعة مكونات للتعامل المنهجي بالرواية التفسيرية، ويذكرونها بحسب مرتبتها وحجيتها، وهي: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بتفسير الصحابة والتابعين، وحيثما ذُكِرَت هذه المكونات التفسيرية الأثرية الأربعة ذُكِرَ التفسير بالمأثور، وهو ما نعنيه هنا بالتعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن.

ومعلوم أن التفسير بالمأثور قد عُرف عند العلماء السابقين؛ لكنه لم يكن قد تضمَّن هذه المكوِّنات الأربعة

(14) المنهج الأثري في تفسير القرآن الكريم, هدى جاسم محمد, ص32, ويُنظر, دراسات في التفسير, مصطفى زيد, المقدمة, صفحة" ط " , وفي علوم القرآن دراسات ومحاضرات, محمد عبد السلام وعبد الله الشريف, ص156. ومحاضرات في علوم القرآن, غانم قدوري, ص237.

(15) مباحث في علوم القرآن, مناع القطان, ص11-12.

(16) يُنظر, التنوير في أصول التفسير, عبد السلام المجيدي, ص21-24.

على وجه التحديد وإن كانت ممارسة في الواقع، والذي نعلمه أن أصل هذا المصطلح وأساسه بدأ قديماً على يد الإمام ابن تيمية، تحت مسمى "أحسن طرق التفسير"[17]، وهي: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين، وليس تحت مسمى "التفسير بالمأثور[18]"، فهو ذكر أحسن طرق التفسير وأصحها بعامة، ومنها ما يتعلق بطرق التفسير بالرواية، ثم ذكر بعد ذلك غيرها.

ومما ينبغي أن يُذكرَ في أوساط الباحثين في قضايا علوم القرآن الكريم، والمتعاملين معه بالتفسير والاستدلال والاستنباط، وأن يعْلَمه المختصون بمناهج التفسير وأصوله، هو أن المدرسة المصرية الحديثة؛ بل المدرسة الأزهرية على وجه الخصوص بمشايخها وعلمائها وأساتذتها الأفذاذ، كانوا هم السابقين حقاً إلى إحداث ثورة علمية اصطلاحية في مجالات متعددة، ومنها الدراسات الإسلامية عامة، والدراسات القرآنية على وجه الخصوص، فضلاً عن توسيع دائرة فن التعامل مع القرآن الكريم تفسيراً ومنهجاً واصطلاحاً، ففي هذه المدرسة الأزهرية ظهر مصطلح التفسير بالمأثور بمكوِّناته المتعارف عليها اليوم.

فمن علماء الأزهر الأوائل الذين لهم قصب السبق في بدء إدراج هذه المكونات التفسيرية تحت مسمى معلوم، وعنوان حاضر، هو الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني؛ إذ أطلق عليها مصطلح" التفسير بالمأثور، فقال فيه: "بأنه ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة تبيانًا لمراد الله من كتابه"[19]، ونلاحظ عدم إدراج تفسير التابعين، وذلك للخلاف القائم بين العلماء في المسألة[20]، فالمكوِّنات الأساسية للتفسير بالرواية عنده ثلاثة، وهي القرآن والسنة والصحابة.

إلا أننا وجدنا الشيخ محمد حسين الذهبي قد ذكر مكوّناتِ التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن جميعًا تحت المصطلح نفسه، فقال: "يشمل التفسير بالمأثور: ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقِل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقِل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم"[22].

وكان الشيخ محمد أبو شَهبَة أكثر صراحة ووضوحاً في هذا الجانب، فشارك في تثبيت هذا المصطلح وحصر مكوِّناته في مجال التعامل المنهجي بالرواية مع القرآن في التفسير، وهو ما سماه بالتفسير بالمأثور أو التفسير بالمنقول، إذ قال: "فالتفسير بالمأثور أي بالمنقول، سواء أكان متواترًا أم كان غير متواتر. وعلى هذا: يشمل المنقول عن الله –تبارك وتعالى– في القرآن الكريم، والمنقول عن النبي ﷺ، والمنقول عن الصحابة –رضي الله عنهم– والمنقول عن التابعين وعلى هذه الأنواع يدور التفسير بالمأثور"[22].

وبذلك يظهر أن التسمية المصطلحية لهذه العملية معاصرة، بينما الممارسة التفسيرية بالرواية بمكوناتها المعروفة قديمة، ويستمر منهج التفسير بالمأثور على هذا التقسيم الرباعي للتعامل بالرواية التفسيرية مع القرآن، وذلك هو الحضور التفسيري في الواقع، والظهور الاصطلاحي التابع.

ثالثاً: التعامل المنهجي بالرواية مع القرآن بين الأولوية التفسيرية والقوة الاستدلالية:

تظل الرواية التفسيرية الثابتة هي المقدَّمة على غيرها في بيان القرآن الكريم والكشف عن معاني ألفاظه، ويظل التفسير بالرواية هو الأول زمناً، والأقوى منهجاً، والأصح استدلالاً، والأوثق مصدراً، فهي التي نالت اهتمام المحدِّثين بالرصد والتوثيق، والتتبع والحفظ، بدءاً بالتلقي والتلقين، ومروراً بالحفظ والرصد والتدوين، وانتهاءً بالتمحيص والتدقيق والتمييز، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن المنقولات التي نحتاج إليها في الدين قد نصَّب

(17) يُنظر, مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص84, وما بعدها.
(18) يُنظر, مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسِّر, مساعد بن ناصر الطيَّار, ص19- 26.
(19) مناهل العرفان في علوم القرآن, محمد عبد العظيم الزرقاني, ج2, ص10.
(20) يُنظر, الإتقان في علوم القرآن, السيوطي, ج2, ص443-444.
(22) التفسير والمفسِّرون، الذهبي,ج1, ص163.
(22) يُنظر, الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير, محمد محمد أبو شَهْبَة, ص43-44.

الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره"[23].

وتكمن الأهمية المنهجية، والقوة الاستدلالية بالرواية التفسيرية في صحتها وقوة مصادرها؛ إذ إنها صدَرت عن أعلم أهل الأرض بتفسير القرآن الكريم وبيانه، وهو الرسول ﷺ، وتلك وظيفته الأولى، ثم الصحابة، ثم كبار التابعين تلاميذ الصحابة فيما صح وثبت عنهم، وفي زمن هو خير الأزمان والقرون[24]، وفي قوة مرجعيتها وعظمتها؛ فقد حملتها عقول الحفاظ صدراً، وبطون الكتب سطراً، وتلقفها رجال الصحاح والجوامع، واستقل بها رُوَّاد التأصيل في الحركة التاريخية للتفسير ومناهجه.

فما كان النبي ﷺ يفسر شيئا من القرآن إلا في ظل القرآن، فيكون تفسير قرآن بقرآن وبسنَّة، وما استطاع الصحابي أن يجزم بمعنى آية لا يفهمها إلا بعد النظر في تفسير النبيﷺ للقرآن بالقرآن أو بالسنة، وما استطاع التابعي أن يَبُت في أمر آية إلا بعد النظر والبحث في السُّنة وأقوال الصحابة، وما استطاع هؤلاء تقديم لغتهم وعقولهم إلا بعد خلو الساحة الأثرية من رواية تفسيرية صحيحة سابقة لهم، حتى إن تفسيرهم للقرآن بالقرآن فيما لا رواية فيه ما كان إلا بعد أن علَّمهم النبي ﷺ كيفية ذلك تنظيراً وممارسة، وهناك فقط : " تكلَّموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه"[25].

وهذا وإن غلبة سمة الرواية التفسيرية، أو بما سُمي بعد ذلك بالتفسير المأثور على العهد الأول بأجياله ظاهرة، وأن الرواية التفسيرية الصحيحة هي المُعوَّل عليها عند الأولين والآخرين في تقرير المعنى القرآني بمختلف المراحل التي مرَّ بها التاريخ التفسيري ومناهجه وأصوله؛ خصوصاً عند أولئك الذين التزموا خط سير التفسير بمنهجية وموضوعية.

ويُعلن محمود النقراشي هذا المعنى قائلاً: " بيد أننا نُعلن مطمئنين أن سمة التفسير بالمأثور كانت هي الغالبة في العهد الأول، ويغلب على علمنا أنها لم تتوقف في أي عهد من العهود بل كان يُعوَّل عليها دائماً سواء كان ذلك بالتلقي أو التلقين الذي اعتمد عليه أولاً، وأيضاً فيما دوِّن من فمه الشريف صلواته وسلامه عليه "[26].

ولم يألُ علماء الأمة جهداً في الاهتمام بالرواية التفسيرية الثابتة وتقديمها على غيرها، واعتماد أولويتها في الاستدلال والاحتجاج بحسب ترتيب مكوِّناتها وحجيتها على مستوى العصرين: الماضي والحاضر، والمكتبة الإسلامية تزْخر بذلك وتشهد.

ففي أهمية تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة الصحيحة، قال الإمام المجتهد ابن الوزير: "وأصح التفسير تفسير القرآن بالقرآن ثم بالحديث، فإذا اجتمعا وكثرت الأحاديث وصَحَّت كان ذلك نورًا على نور يهدي الله لنوره من يشاء"[27]، وفي هذا دلالة قوية على اعتماد الأصل القرآني في تفسير القرآن، ثم الذهاب مباشرة إلى الرواية التفسيرية الحديثية الصحيحة، والإكثار منها.

يقول صلاح الخالدي في كتابه القيم تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، وهو يتحدث عن أهمية هذه المنهجية الثنائية: "إنَّ أهم الخطوات المنهجية للتفسير هي تفسير القرآن بالقرآن، وتليها في الأهمية تفسيره بالسنة الصحيحة، وكلَ مفسر لم ينطلق من هاتين الخطوتين، ولم يلتزم بهاتين المرحلتين، فيكون منهجه في التفسير مطعوناً، ويكون في تفسيره أخطاء منهجية، تنتج عنها أخطاء عديدة"[28].

ولما لم يكن بعد بيان السنة الثابتة للقرآن بيان آخر يقوم مقامه؛ وجدنا ابن تيمية يقف بالمفسرين موقف التسليم التام بما جاء فيها، قائلاً "ومما ينبغي أن يعلم: أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة؛ فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال

(23) مجموع الفتاوى , ابن تيمية, ص346-354.
(24) يُنظر, الجامع الصحيح, البخاري, ج3, كتاب مناقب الصحابة, باب فضل أصحاب النبي ﷺ, ص1335.
(25) مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص 108.
(26) مناهج المفسرين, محمود النقراشي,ج1, ص77.
(27) إيثار الحق على الخلق, محمد بن إبراهيم ابن الوزير,ص390.
(28) صلاح عبد الفتاح الخالدي, تعريف الدارسين بمناهج المفسرين, ص147.

بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم"[29].

والقرآن الكريم بحاجة للسنة النبوية التي تبينه وتشرحه، بل هي أساس ترجمته القولية ومنهجه التفصيلي الفعلي، وكما أن القرآن يَسعها ويتسع لها فإن السنة النبوية تسعه وتتسع له، يقول الإمام الشافعي: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن"[30]، ويقول أيضاً:" كل ما حكم به رسول الله ﷺ، فهو مما فهمه من القرآن"[31].

ويقول خليل رجب الكبيسي: "وسواء أفاد الحديث الصحيح القطع أم الظن فإن القول الراجح والموافق للشواهد أن السنة النبوية لا يصح تجاوزها في التفسير، ولا يستغنى عنها أبداً، لأن النبي ﷺ هو المبين للقرآن، وهو الواسطة بين المتكلم بالقرآن وبين الناس، فتفسيره له المرتبة الأولى، ولذا لا يصح الخوض في تفسير الآيات قبل النظر في المروي عنه ﷺ وجمع الأحاديث المتعلقة بموضوعها، والنظر في دلالتها وطرقها، لكي يتضح المعنى في ضوئها"[32].

ومعلوم أن الرواية الثابتة عن الصحابة في تفسيرهم القرآن وفهمهم له تعتبر في المرتبة التالية للفهم النبوي في جانب العملية التفسيرية والبيانية للقرآن، وذلك من حيث الأهمية والأولوية التفسيرية والحجية الاستدلالية لكل ما جاء عنهم في أصول الدين والتشريع والتفسير.

وقد أصَّل ابن تيمية أيّما تأصيل لهذا الشأن الصِّحْبَوي في موقعهم في الأمة وموقف أمة مَنْ بعدهم منهم، فقال: "وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمّةَ محمّدٍ خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمَّة محمّد كما ثبت في الصحاح من غير وجه أن النبي ﷺ قال: {خيْرُ القرونِ القرْن الذِي بُعِثْت فِيهِم ثُم الذِينَ يلُونَهمْ ثُم الَّذِينَ يلُونَهم}[33].

ولهذا كان معرفة أقوالهم فِي العِلْم والدِّين وأعمالِهم خيرًا وأنفع منْ معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم فِي جميعِ علومِ الدِّينِ وأعمالِه كالتفسير وأصولِ الدِّينِ وفروعِه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم، كما دل عليه الكتاب والسنة"[34].

وفي أهمية الرجوع إليهم في التفسير، ومكانتهم في عملية الاحتجاج والاستدلال، يقول الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره: "وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السُّنَّة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختُصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح ولا سيما علماؤهم وكبراؤهم"[35].

أما الرواية التفسيرية الثابتة عن التابعين فقد ذهب أكثر المحققين من المفسرين في القديم والحديث إلى أن التفسير الصادر عن التابعين معتبر، وإلى أولويته وتقديمه على من جاء بعدهم، وإلى أنه يؤخذ برواياتهم التفسيرية لأنهم نقلوا أغلب تفسيراتهم عن الصحابة؛ خصوصاً الكبار منهم الذين تتلمذوا عليهم، والمشهود لهم بالإسهام التفسيري الكبير. ويقع تفسيرهم للقرآن في الدائرة الرابعة للتفسير النقلي بعد القرآن، والسنة، والصحابة، وقيمة الأخذ بتفسيراتهم تكمُن في منطقة الفراغ التفسيري في المكوِّنات التفسيرية السابقة لهم، وفي مقدمة تفسيرهم المقبول ما ليس للرأي والاجتهاد فيه مجال، وما أجمعوا عليه.

وكلام ابن تيمية هنا مؤسس ومؤصل، فلا نستطيع تجاوزه، إذ يقول: "إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين– ثم ذكر أسماء أشهرهم إلى أن قال– قال شعبة ابن الحجاج وغيره" أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها

(29) مجموع الفتاوى, الفرقان بين الحق والباطل, ابن تيمية,ج13, ص27.
(30) الرسالة, محمد بن إدريس الشافعي, ص6.
(31) الموسوعة القرآنية, إبراهيم الإبياري,ج6, ص11, وأصول التفسير وقواعده, خالد العك, ص79.
(32) علم التفسير أصوله.., الكبيسي, ص91, ويُنظر, مباحث في علم التفسير, عبد الستار حامد, ص106.
(33) يُنظر, الجامع الصحيح, البخاري, ج3, كتاب مناقب الصحابة, باب فضل أصحاب النبيﷺ, ص1335, بلفظ " خير أمتي قرني ثم..." , ومسند الإمام أحمد, ج4, ص440, بلفظ " خير أمتي القرن الذي... " .
(34) مجموع الفتاوى, الفرقان بين الحق والباطل, ابن تيمية,ج13, ص24.
(35) تفسير القرآن العظيم, ابن كثير, ص8, ويُنظر: التحبير في علم التفسير، السيوطي، ص128-129.

لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم. وهذا صحيح. أما إذا أجمعوا على شيء فلا يرتاب في كونه صحيحاً"[36].

فهي إذن سلسلة التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم وتثبيتها، وهي إذن مصادر القوة في التفسير بالرواية الأثرية، أو النقل كما يسميه البعض[37]، فلنا أن نفكِّر إلى أي مدى وصلت مكانة الرواية التفسيرية، وإلى أي قدر بلغت أهميتها، بل وأي قوة لمنهج تفسيري هذه مُعتمداته ومصادره، وهؤلاء هم روَّاده وصانعوه! وهنا تكمن الثقة بهذه المنهجية الثابتة.

المبحث الثاني: طبيعة التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم:

الحديث في هذا المبحث ينحصر في الكشف عن الطبيعة المنهجية للرواية التفسيرية بمكوناتها على تفاوت، وقد أصبح مفهومها معروفاً ومخصوصاً بمصطلح: التفسير بالمأثور أو التفسير النقلي، وهو ما محوره الرواية التفسيرية، وقد عُرف هذا الأمر بحثياً وإجرائياً بالمنهج الأثري أو النقلي، وسرَى منهجاً مطبقاً في كتب التفسير بالرواية المحضة، أو التي تغلب عليها الرواية، أو تلك التي تجمع بتفاوت بين المنهجين النقلي والعقلي وما مقدار التداخل والتمازج بين المنهجين في العملية التفسيرية الواحدة؟ وأين يكمن الخلل في التفسير بالرواية، في المنهج ذاته أم في طبيعة المتعاملين مع هذا المنهج؟ وبيان ذلك يأتي في الفقرات الآتية:

أولاً : تفسير القرآن بالقرآن بين منهجية التعامل بالرواية ومنهجية التعامل بالدراية:

أجمع السلف والخلف من علماء الأمة على أن أحسن طرق التفسير وأجلها، بل وأصحَّها تفسير القرآن بالقرآن، وأنه لا يصح تفسير يتجاوزه أو يخالفه بالنسبة للناظر فيه، إذ لا أحد أعلم من الله تعالى بمراده من كلامه، ولأن المتكلم أعرف بمقصوده، ففيه البيان الصادق، والتفصيل الحق لكثير من المفردات والتراكيب، والأحكام والقصص والأخبار بطريق حمل بعضه على بعض كالمجمل، والمبين، والعام والمخصص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك من الضوابط التفسيرية القرآنية، وذلك بدليل قوله تعالى:﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[القيامة:18، 19]، وقوله أيضاً: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾[آل عمران:7].

ومن هنا انطلق علماء التفسير، وعلماء مناهجه وأصوله في القديم والحديث، ونظروا إلى تفسير القرآن بالقرآن وسطَّروه كتبهم القديمة والحديثة في علوم القرآن، والمقدمات التفسيرية في كتب محققي التراث القرآني التفسيري معتمدين له في التنظير والتفسير" وهو أصل لم يخل أي تفسير من الرجوع إليه سواء كان قديماً أو حديثاً"[38].

قال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية مُنَظِّراً: "فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يُفَسَّر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر"[39].

وقال المحقق ابن هشام الأنصاري: "إن القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر الشيء في سورة وتمامه في سورة أخرى"[40]، ويقول القرضاوي: "فالقرآن يُفَسِّرُ القرآن"[41].

ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر النقلي الأول للتشريع ولجميع العلوم ومنها التفسير، وهو النص الشرعي المتواتر الثابت بالرواية القطعية، والصفة النظرية النقلية للقرآن هي نفسها جزء من المنهج النقلي المسمى اليوم بالمأثور؛ لكن الواقع التفسيري يُخبرنا بثنائية منهجية تفسير القرآن بالقرآن، فأحيانًا يكون تفسير قرآن بقرآن بمنهجية الرواية، وأحياناً يكون تفسير قرآن بقرآن بمنهجية الرأي والاجتهاد، بل والأخير نتاجه التفسيري قد يكون صواباً، وقد

(36) مجموع الفتاوى, ابن تيمية,ج13, ص 368- 370, والتفسير والمفسرون, الذهبي,ج1, ص129-130.
(37) يُنظر, تعريف الدارسين بمناهج المفسرين, صلاح الخالدي, ص200-201.
(38) علم التفسير أصوله وقواعده, خليل الكبيسي, ص85.
(39) دقائق التفسير, ابن تيمية,ج1, ص110.
(40) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ج1, ص413, ثم ضرب الأمثلة.
(41) دروس في التفسير- تفسير سورة الرعد , يوسف القرضاوي, من المقدمة, ص22.

يكون خاطئاً!

ومن هنا نازع بعض علماء الاختصاص في إدراج تفسير القرآن بالقرآن ضمن مكوِّنات التفسير بالمأثور تمييزاً منهم للقرآن الكريم عن بقية المكونات الثلاثة الأخرى، لما له من الاعتبارات والخصائص المميزة له عن غيره، ولما له من الأصول النظرية والضوابط الخاصة ما لم يتحقق لأي كتاب منزل آخر فضلاً عن غيره مما ليس بقرآن كالسنة مثلاً.

لذلك قال أستاذنا صلاح الخالدي منتقداً : "وقد أدرج الذهبي تفسير القرآن بالقرآن ضمنَ التفسير بالمأثور، وقد سبق أن سجلنا تحفظنا على ذلك ورفْضَنا له، لأن القرآن كلامُ الله، وليس كلامَ بشر، وليس خاضعاً لمقاييس نقل الروايات وتمحيص الأقوال والأخبار، فهو ثابت يقيناً لا يحتاج إلى تمحيص وتدقيق وتخريج! أما كلام البشر فيحتاج إلى تحقيق وتخريج وتمحيص، سواء كان كلام صحابة أو تابعين، أو حتى حديث رسول الله ﷺ!"[42].

وقد ناقش مساعد بن سليمان الطيَّار هذا الجانب فقال: "إن المعروف من لفظة مأثور: ما أُثِرَ عن السابقين، وتحديد زمنٍ مُعَيَّنٍ إنما هو اصطلاح. وإذا كان ذلك كذلك؛ فكيف يكون تفسير القرآن بالقرآن مأثورًا، وأنت ترى الله يَمُنُّ عليك بتفسير آيةٍ بآيةٍ، فعمّن أثرته؟!. عمّن أَثَرَ ابن كثيرٍ تفسيراتِه القرآنيةِ للقرآن؟!. وكذا محمد الأمين الشنقيطي في كتابه أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، عمَّن أثَرَ تفسيراتِه القرآنية للقرآن؟!. وإذا كان ذلك واضحًا لك، فكيف يكون اجتهاد المتأخرين والمعاصرين وأهل البدع الذين يحملون بعض الآي على بعضٍ ويفسِّرونها بها، كيف يدخل كلُّ هذا في المأثورِ عن الصحابة والتابعين؟!"[43].

وهنا تكْمُن خطورة تفسير القرآن بالقرآن، إذ قد يدخل المفسر عالم التفسير والاستدلال القرآني وهو يحمل أفكاراً وتوجهات مُسبقة، فيقرر بالقرآن وبآياته ما يريد، ويترك منه ما يريد، ولا يفعل إلا ما يمليه عليه رأيه وهواه وتعصبه، بمعنى عدم التزام الموضوعية في النظر إلى القرآن "لأن التفسير للفظة في موضع بما جاء في موضع آخر، وحمل الكلام على بعضه تابع لاجتهاد الناظر، فهو يعتمد الرأي الذي ترجح عنده في كون هذا اللفظ محمولاً على ذلك أو مفسرا به، وقد تختلف الأنظار في المحمول عليه وتتباين في التقدير، وقد يُفسر آية بآية ولا يكون بينهما ارتباط في الواقع، وهو الحاصل فعلاً، ولا يمكن مع مثل هذه الحال أن نعدها كلها لها حكم تفسير القرآن للقرآن مع اختلافها في المعنى تبعاً لاختلاف المحمول عليه"[44].

وبإمكاننا النظر إلى طبيعة هذه القضية بإمعان وأكثر دقة حتى نحرر المسألة فيها بعلمية ومنهجية وموضوعية، وذلك باعتبار تصنيف منهجية التعامل مع تفسير القرآن بالقرآن إلى نوعين: الأول: بالمأثور، والثاني: بالاجتهاد. ثم ننظر إلى قيمة النوع وأهميته العلمية، وإلى مصدره وطبيعته المنهجية، وما يترتب على ذلك من نتائج وأحكام، فنقول:

النوع الأول: تفسير القرآن بالقرآن بالمأثور: فما كان مِنْ تفسير للقرآن بالقرآنِ أُثِرَ عن النبي ﷺ من توضيح معنى آية بآية أخرى، فهو من المأثور بلا شك، فقد اكتسب القوة من جهتين: جهة القرآن؛ لأن أساس القرآن نقل، وجهة الحديث النبوي. فكانت رواية تفسيرية وكفى بذلك مأثوراً، وأما ما فعله الصحابة والتابعون من بعده في هذا المجال في غير الرواية عنه ﷺ، فهو، وإن كان اجتهاداً وقياساً صدر عنهم، إلا أنه يكتسب صفة المأثور والرواية التفسيرية وذلك لاعتبارات، منها: جلالة قدر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وصحبتهم للنبي ﷺ، ومشاهدتهم مواقع نزوله، ورصدهم للملابسات والظروف المرافقة لتنزل النص القرآني ابتداءً.

النوع الثاني: تفسير القرآن بالقرآن بالرأي والاجتهاد: فالمنهج الذي يسلكه المتعامل مع القرآن بالقرآن هو في

(42) تعريف الدارسين بمناهج المفسرين, صلاح الخالدي, ص200.
(43) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسِّر, مساعد الطيار, ص21-22.
(44) علم التفسير أصوله وقواعده, خليل الكبيسي, ص85-86.

الأساس منهج عقلي، فلو كان له تفسير معروف من النبي ﷺ، أو من الصحابة أو من كبار التابعين لكان منهجاً نقلياً؛ خصوصاً إذا عُرف التفسير من جهة النبي فلا تفسير بعده، ما لم فهو تعامل مع القرآن بالقرآن عن طرق العقل والرأي والاجتهاد، وقد أكد الذهبي حصول هذا، ففي تفسير القرآن بالقرآن خارجاً عن المأثور قال: "إنما هو عملٌ يقوم على كثيرٍ من التدبر والتعقل"(45).

وقد وضع خليل رجب الكبيسي النقاط على الحروف في هذه القضية، وهو ما نستدل به على ما قررنا، ونستعين به على تقسيمنا هذا، فقال: "والذي يظهر لي –والله أعلم– أنه إذا كان منقولاً عن رسول الله ﷺ فهو مأثور بلا شك بوصفه تفسيراً نبوياً، وإن كان منقولاً عن الصحابة والتابعين فهو مأثور أيضاً بوصفه منقولاً عنهم، له حكم التفسير المأثور عنهم، فيما كان اجتهاداً منهم، أو فيما كان له حكم المرفوع. وإن كان من عمل المفسِّر نفسه، فهو من عمل الفكر والرأي الراجح، ولا يُعد فيما نرجح من قبيل المأثور، ولا يكتسب القطعية في الدلالة، وإنما يندرج ذلك في مسلك التفسير بالرأي والاجتهاد"(46).

إذن فلا اعتبار لتفسير قرآن بقرآن بالنسبة للناظر فيه بالاجتهاد، أو التسليم به تحت مظلة هذه القوة والأهمية والأولوية التي أعطيت له إلا بشروط ومعالم ضابطة، ومعايير دقيقة تضبط لنا عملية التفسير به، وتحمينا من التحريف المعنوي واللفظي للقرآن الكريم، أو محاولة لَيّ أعناق الآيات وتوجيهها لصالح فئة أو شخص من الناس، أو فكرة من الفِكَر، فلا بد من معرفة كيفية التعامل مع هذا التفسير.

ومما يضبط لنا عملية تفسير القرآن بالقرآن بالرأي والاجتهاد: 1) معرفة أنه لا فرق في هذا بين مفسر من الصحابة أو التابعين أو من جاء بعدهم فالاجتهاد عرضة للخطأ. 2) أن يخضع لميزان علمي معروف من كل الجوانب. 3) لا يُقبل إلا إذا توافرت له شرائط القبول كأي اجتهاد آخر. 4) أن لا يُعتمد ويُقبل لاعتبار أنه تفسير قرآن بقرآن. 5) لا ينبغي قبوله وتسميته بهذا المصطلح إلا أن يكون من تفسير النبي ﷺ. 6) أن لا يمكن الاختلاف في كونه مفسَّراً بقرآن. 7) أن يكون مجمعاً عليه. 8) بالنظر إلى عُلُوِّ مرتبة مفسِّره. 9) وبقرائن أخرى تدل على صحَّة التفسير به(47).

وعليه إن ما يظهر من التحفظ أحياناً في شأن هذا التفسير، أو الرفض أحياناً أخرى، إنما هو اعتراض على منهجية التعامل، ونقد إجرائي بحثي يتوجه إلى المتعاملين مع القرآن بالقرآن رواية ودراية تحت مسمَّى هذا المنهج، وكله من أجل توضيح الاصطلاحات، وتسمية المناهج بأسمائها الصحيحة، وحتى لا تختلط الأمور على القارئ في هذا المنهج التعاملي القرآني العظيم، فلا يُفرِّق حينئذٍ بين تفسير للقرآن بالقرآن صادرٍ عن سُنِّيٍّ ملتزم، أو بِدْعِيٍّ متعصب!.

ثانياً: طبيعة التداخل المنهجي بين الرواية والدراية في تفسير الصحابة والتابعين القرآن الكريم:

قبل الدخول في رواية التفسير المنقولة عن الصحابة والتابعين وطبيعتها المنهجية، نقول كلمة في التفسير النبوي للقرآن الكريم، فنقول جازمين: أنه لا خلاف بين أول هذه الأمة المحمدية وآخرها، أو خلفها وسلفها على أن ما صحَّ وثبت من التفسير النبوي للقرآن الكريم هو الذي يتطابق بالكمال والتمام مع مصطلح التفسير المأثور ومفهومه الصحيح، بل هو محور المنهج الأثري ونقطة الارتكاز فيه، وأنه المراد الأول عند إطلاق هذه المسميات الاصطلاحية: التفسير بالمأثور، رواية التفسير، المنهج النقلي، المنهج الأثري. وهو التفسير النبوي المباشر لكثير

(45) التفسير والمفسرون, الذهبي,ج1, ص46.
(46) التفسير والمفسرون, الذهبي, ص86. ويقول أيضاً: " فإن تفسير القرآن بالقرآن منه ما يدخل في باب المنقول إذا نقل عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين, وهو يندرج تحت باب المنقول عنهم, ومنه ما يدخل تحت باب التفسير بالرأي والاجتهاد, وهو ما فسره المفسرون بعدهم بالنظر والتدبر والاجتهاد " ص86-87.
(47) يُنظر, مساعد بن سليمان الطيَّار، مفهوم التفسير والتأويل.., ص21- 22, ص35, بتصرف

من ألفاظ وجمل وآيات القرآن الكريم، كما هو في بطون كتب متون الحديث قبل كل شيء، وأن الثابت من تفسير النبي ﷺ هو المأثور المحض الذي لا يخالطه شك ولا ريب؛ فضلاً عن جميع ما جاء في السنة الثابتة بحكم الوظيفة التبليغية والبيانية للرسول ﷺ [48].

ونكتفي بما ذكره شيخ الإسلام في المقدمة وقرره عن الإمام الشافعي، إذ قال: "فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة: فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن: قال الله تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾[النساء: 105] وقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾[النحل:44] وقال تعالى: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾[النحل: 64] ولهذا {قال رسول الله ﷺ: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه}[49] يعني السنة. والسنة أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لأنها تتلى كما يتلى. وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك"[50].

وما قاله عدنان زرزور في التفسير النبوي المباشر للقرآن، إذ قال: "أما المرفوع إلى النبي ﷺ –الذي أُنيطَت به مهمة البيان عملاً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:44]– فهو لبُّ التفسير بالمأثور وإن كان مقداره ليس كبيراً إلى جانب التفسير الاجتهادي"[51]، يقصد بعدم الكثرة أقواله المباشرة في تفسير القرآن.

ومعلوم عند علماء هذه الأمة أن تفسير الصحابة والتابعين منه ما هو بالرواية الثابتة، وأن حكمه حكم الحديث المرفوع، والتابعي يشترط زيادة لقبوله، أن يصح السند إليه، وأن يكون التابعي من أئمة التفسير، وأن يعتضد بمرسل آخر. ومن تفسير الصحابة والتابعين ما هو بمحض الرأي والاجتهاد، فما حصل له الإجماع فهو حجة ولا يجوز رده، ويجب الأخذ به، وأن تفسير الصحابة والتابعين للقرآن باللغة والرأي والاجتهاد يُقدم في الفهم والتفسير والاستدلال على من جاء بعدهم، إلى غير ذلك من المسائل التفصيلية المتعلقة بهذا المجال[52].

ويقع تفسير الصحابة والتابعين بين الرواية والدراية، يقول الذهبي: "وُجِد من الصحابة من تكلم في تفسير القرآن بما ثبت لديه عن رسول الله ﷺ، أو بمحض رأيه واجتهاده، وكان ذلك على قلة.. ثم وجد من التابعين من تصدى للتفسير، فروى ما تجمع لديه من ذلك عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة، وزاد على ذلك من القول بالرأي والاجتهاد، بمقدار ما زاد الغموض الذي كان يتزايد كلما بَعُد الناس عن عصر النبي ﷺ والصحابة"[53].

وكان الذهبي قد علَّل إدراجه تفسير التابعين ضمن التفسير بالمأثور إنما هو اتباع لكبار المفسِّرين من السلف، إذ قال: "وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما روي عن التابعين، وإن كان فيه خلاف، هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي؛ لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور كتفسير ابن جرير وغيره لم تقتصر على ذكر ما روي عن النبيﷺ، وما روي عن أصحابه، بل ضمت إلى ذلك ما نقل عن التابعين في التفسير"[54].

وهو ما وجدنا له تأصيلاً عند الإمام ابن تيمية، الذي قال: "والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة؛ وإن كانوا قد تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن

(48) ينظر في المهمة التبليغية النبوية بنوعيها, وفي طبيعة السنة في تفسير القرآن الكريم, مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص18-23, والتنوير في أصول التفسير, عبد السلام المجيدي, ص72-97.
(49) مسند الإمام أحمد, أحمد بن حنبل, ج4, ص130, جزء من حديث, وسنن أبي داود, أبو داود سليمان السجستاني,ج4, باب في لزوم السنة, ص328.
(50) مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص84-85 .
(51) مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه, عدنان زرزور, ص216.
(52) ينظر, نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر, ابن حجر العسقلاني, ص53, ومقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص87-96, والتفسير والمفسرون, الذهبي,ج1, ص94-96 ص129-130, وعلم التفسير أصوله وقواعده, خليل الكبيسي, ص93-98, التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد, عبد الغفور مصطفى, ص466-471.
(53) التفسير والمفسرون, الذهبي, ج1, ص154-155.
(54) التفسير والمفسِّرون, الذهبي, ج1, ص154.

بالاستنباط والاستدلال"[55].

ولو نظرنا إلى مصادر تفسير الصحابة والتابعين بالرواية والرأي والاجتهاد معاً، كما رصدها علماء القرآن ومناهج تفسيره ، لرأينا أن مصادرهم تُجمع على النحو الآتي: 1) تفسير القرآن بالقرآن، 2) التفسير بالسنة، 3) بما له حكم المرفوع إلى الرسول ﷺ دون التصريح بذلك، 4) بسُّنة النبي ﷺ الفعلية، 5) عن صحابي آخر، 6) بأقوال الصحابة، 7) عن تابعي آخر 8) باللغة العربية، 9) بالفهم والاجتهاد، 10) بما عرفوه من الوقائع والعادات والأحوال التي كان عليها الناس وقت نزول الوحي[56]، فهذه مصادر مجتمعة، وينبغي التفريق بين ما يخص الجيلين في بعض المصادر.

فهذه مصادر أو صور تفسير الصحابة والتابعين، والناظر إليها نظرة موضوعية يجد أن مصادرهم انقسمت مناصفة بين التفسير بالرواية وهو المأثور، وبين التفسير بالدراية، وهو بالرأي والاجتهاد، وهو دليل ثبوت ظاهرة التداخل، وواقعية التمازج المنهجي للتعامل التفسيري مع القرآن الكريم من قبل جيلي الصحابة والتابعين.

ومما سبق يتبين لنا ثنائية التفسير الصادر عن الصحابة والتابعين، فهو تفسير ذو شقين، في شقه الأول: تفسير بالرواية المحضة، إما رواية عن النبي ﷺ أو ما كان صادرًا عنهم بما يُشبه الرواية، وحكمه حكم المرفوع، وكذلك تفسير التابعين بالرواية الصادرة عنهم عما قبلهم إلى الصحابة والنبي ﷺ، وما رصدوه مما لا مجال للرأي فيه، وهو ما يشبه تفسير الصحابي مما لا مجال للرأي فيه، فهذا هو الشق الأول. أما الشق الثاني: فهو ما كان من نتاج الصحابة والتابعين عن رؤيتهم الشخصية، وقدراتهم الذاتية، وفهمهم الخاص بلغتهم وعقولهم، فهذا تفسير بالدراية وتختلف قيمته وأهميته من صحابة إلى تابعين، وعلى مستوى متفاوت بين أبناء الجيل الواحد، وهو ما وصل إلينا بشقيه عن طريق الرواية التفسيرية.

وعليه إن مقدار التداخل كبير، والتمازج عميق بين التفسير بالرواية والتفسير بالدراية الصادر عن الصحابة والتابعين، وما هو متعارف عليه قديماً وحديثاً عند علماء القرآن وتفسيره، وفي كتب التفسير ومناهجه وأصوله بمنهج التفسير بالمأثور بمكوناته الرباعية، فإنه يصدق أكثر ما يصدق على المكوِّن الثاني، وهو التفسير النبوي للقرآن الكريم؛ بل التفسير النبوي الصحيح الثابت. أما أقوال الصحابة والتابعين، فهي إما مأثور، وإما بالرأي والاجتهاد، لكن جاءتنا تحت مظلة المنقول، فغلب عليها الجانب الروائي الأثري، ولاعتبار المصدر المعتمد فيه وعليه، ولأن تفسيرهم وصل إلينا بالرواية، أي عن طريق النقل، ولذلك كان إدراج تفسير الصحابة والتابعين ضمن التفسير بالمأثور باعتبار وصوله إلينا عبر الرواية والسند.

ثالثاً: التعامل بالرواية التفسيرية مع القرآن بين نقد الذات المنهجية وإغفال تعامل المفسرين:

نتكلم في هذه الفقرة الأخيرة من البحث عن منهج التفسير بالمأثور، من حيث طبيعة التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية، لندرك أين يكمن الخلل الذي يلاحق تفسير القرآن بهذا النوع من المناهج، أهو في المنهج النقلي نفسه؟ أم في كيفية التعامل مع الرواية التفسيرية؟ هل في ماهية التفسير الأثري وحقيقته، وقد علمنا حجيته وقيمته العلمية وأهميته؟ أم في تعامل المفسرين أنفسهم فيما يسلكون من طرق وأساليب خاطئة، ويتخيرون من الروايات الباطلة، ويعتمدون ما هو باطل ولا أصل له البتة! ومن ثم تكون نتائج تفسيرية غير مقبولة شرعاً، ولا عقلاً، ولا واقعاً! فتُحسب على الرواية التفسيرية، ويُنقد بعد ذلك؛ بل ويُذم منهج التفسير بالمأثور!.

ولقد كان أستاذنا صلاح الخالدي موفقًا حين حاول أن يضع حدًا للتفسير بالمأثور من حيث تأكيده على شرط

(55) مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص23.
(56) يُنظر في تفسير الصحابة والتابعين وبيان مصادرهم وصور تفسيرهم, وما يتعلق بها من قواعد في: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين, صلاح الخالدي, ص212-213, والتفصيل في : قواعد التفسير, خالد السبت, ج1, ص158- 199, والتنوير في أصول التفسير, عبد السلام المجيدي, ص97- 116.

الصحة في الرواية المأثورة وثبوتها في هذا المنهج، فذكر عن مصادره الأساسية أنها: ما صحَّ من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وما صحَّ عن الصحابة من أقوال مأثورة في التفسير، وما صحَّ من أقوال التابعين[57]، وكان تأكيده أكثر على "أهمية اعتماد ما صحَّ من الأحاديث المرفوعة، وعدم جواز إيراد أحاديث موضوعة أو ضعيفة وتفسير القرآن بها، وأهمية تخريج الحديث والحكم عليه، والعودة في هذا إلى أصحاب الشأن"[58].

وأما عن حقيقة منهج التفسير بالمأثور وماهيته، وعن حدوده ومستوياته، وفي شروط الأخذ به واعتماده في الجانب التطبيقي، في دائرة المفهوم الصحيح للتعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم، فهو "التفسير الذي يعتمد على صحيح المنقول والآثار الواردة في الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنى من غير دليل، ويتوقف عمَّا لا طائل تحته، ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح"[59] كما يقول المحقق فهد الرومي.

ومن ينظر إلى المنقولات السابقة يجد التأكيدات الدقيقة، والشروط الضابطة للتعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم، فهو منهج قائم على معالم واضحة، فيجب أن يعتمد على: ما صحَّ من الأحاديث المرفوعة والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين. واجتناب إيراد أحاديث أو روايات موضوعة أو ضعيفة والاستدلال بها على تفسير القرآن. وتطبيق علم الحديث ورجاله على الرواية التفسيرية ورجالها. الانطلاق في تفسير القرآن من واقع دليل واضح صحيح وبرهان يقيني ثابت. الاكتفاء بظاهر ما دل عليه القرآن، وعدم الدخول في المبهمات. الثقة بالمأثور التفسيري الصحيح؛ لأنه المنهج المعتمد على الرواية التفسيرية الثابتة.

فهذا مما ينبغي أن يُعلَم في جانب التعامل المنهجي بالرواية التفسيرية مع القرآن الكريم، وأن الأمة لا تستطيع التعامل مع القرآن في التفسير والاستنباط والاستدلال إلا في ظل الرواية التفسيرية الصحيحة في حدود هذا المنهج الثابت، وكم هي العلوم القرآنية والتفسيرية والشرعية الممتدة في عمق التاريخ الإسلامي، التي لا تعرف إلا بهذا المنهج، فـ " إن جملة من المعارف والعلوم كمعرفة أسباب النزول، أو الناسخ والمنسوخ، أو تفسير المبهم، وغيرها، لا يمكن اكتسابها إلا عن طريق الرواية، ولا مجال لتحصيلها عن طريق الدراية"[60].

ومع ذلك قامت حمْلة تَشكِيكيَّة مكثفة ومركَّزة تشكَّلت عبر التاريخ الإسلامي في فتراته الأولى–وما زالت– شنَّها أولئك الذين تَمتْرسوا وراء هذا المنهج بغرض تقويضه من الداخل، ورفعوا "رواية التفسير" شعاراً لهم، ثم سَعوْا مراراً وتكراراً في صناعة روايات وأخبار تفسيرية لا تمت بصلة إلى ماضيهم الإسلامي القريب، في محاولات جادة من بعضهم للحَطِّ من قدر القرآن الكريم ومنهجية تفسيره بالمأثور، ورغبة من البعض الآخر في التشويش عليه وإحداث الارتباك والاضطراب في فهم معانيه، وتحت مبررات أخرى!

أولئك تداعوا إلى الرواية التفسيرية لتخريبها والتشويش عليها، كما يتداعى الأكلة إلى قصعتها، وحاولوا خلط الصحيح بالسقيم، والحق بالباطل؛ لكنهم في نهاية المطاف فشلوا أيَّما فشل، وظل المنهج الأثري بروايته التفسيرية الصحيحة صامدا ثابتاً شامخاً، لم تَضْمحِل أهميته، ولم تتراجع أولويته، بل زاد قوة؛ رغم ذلك البث التفسيري الروائي المختلق " فإن اختلاط تلك الآثار الصحيحة بغيرها قد جعلت التفسير بالمأثور عرضة للنقد إلا أن تنقية المأثور مما علق به وهو ليس منه تكشف عن صلاحيته وديمومته"[61].

لقد قسَّم علماءُ التفسير وأصوله ومناهجه التفسير بالمأثور إلى مقبول: وهو ما كان صحيحاً ثابتاً، وإلى مردود جملة وتفصيلاً: وهو ما كان مكذوباً منسوباً باطلاً لا أصل له، وبذَلوا في ذلك جهوداً مُضْنية في تشخيص الروايات والأشخاص، ثم حرصوا أشدَّ الحرص، وشدَّدوا كثيرًا على عدم قبول ما يسمى بالتفسير بالمأثور القائم على المنقولات

(57) يُنظر, تعريف الدارسين بمناهج المدرسين, صلاح الخالدي, ص201-202.
(58) المصدر السابق, ص201.
(59) أصول التفسير ومناهجه, فهد عبد الرحمن الرومي, ص71.
(60) المنهج الأثري في تفسير القرآن, هدى جاسم محمد, ص235.
(61) المنهج الأثري في تفسير القرآن, هدى جاسم محمد, ص235.

الموضوعة، والتفسيرات الواهية، والأخبار الإسرائيلية المريبة، والروايات التفسيرية الضعيفة[62].

وها هو الشيخ محمد عبد العظيم الزَّرْقاني يُسلِّط الضوء على هذا الكذب التفسيري الصريح، والاختلاق البواح على الله ورسوله ﷺ بكثير من التوجيهات والإرشادات إلى المتعاملين مع القرآن بالرواية التفسيرية، يشير فيه إلى أن التفسير المأثور الذي لم يثبت فيه نقل صحيح، هو الذي أُصيب بالرواية الموضوعة، وليس غيره، وحكم هذا لا يصح التعامل به في التفسير، إلا تحذيراً وحَجْراً وإنذاراً، وعليه: "يجب رده، ولا يجوز قبوله ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلى ضَلاله وخطئه حتى لا يغترَّ به أحدٌ"[63].

وبناءً على السابق ينبغي أن نقرر بأن هذا الخلل التفسيري التاريخي الذي تمثل في العدوان الثلاثي على منهج التفسير بالمأثور –كما يحل لنا أن نسميه– وهو "كثرة الوضع في التفسير، دخول الإسرائيليات فيه، حذف الأسانيد"[64]، والذي كاد يصيب منهج التفسير بالمأثور؛ إن لم يكن قد أصابه ولحقه بالفعل؛ لكنه كان قد لحق العملية التفسيرية وكاد يُدمرها قبل أن يصيب المنهج التفسيري ذاته، فهو إذن فساد في خطوات الباحث المفسِّر وإجراءاته، في أساليب تعاملاته مع المنهج الأثري وروايته، وفي كيفية استعمال المفسر واستخدامه للرواية التفسيرية من حيث صناعتها واختلاقها ابتداءً ونسبها إلى ركن شديد من المفسِّرين السابقين صحابة مشهورين أو تابعين فضلاً عن رفعها إلى رسول الله ﷺ لعله يجد لها قيمة، وذلك منتهى الكذب والافتراء!.

ولقد كان الذهبي محقاً عندما أشار إلى طبيعة التفسير الموضوع وقيمته، وبعض خفايا أهله إذ قال: "ثم إن هذا التفسير الموضوع، لو نظرنا إليه من ناحيته الذاتية بصرف النظر عن ناحيته الإسنادية، لوجدنا أنه لا يخلو من قيمته العلمية، لأنه مهما كثر الوضع في التفسير فإن الوضع ينصب على الرواية نفسها، أما التفسير في حد ذاته فليس دائماً أمراً خيالياً بعيداً عن الآية، وإنما هو –في كثير من الأحيان– نتيجة اجتهاد علمي له قيمته، .. وكثيراً ما يكون صحيحاً، غاية الأمر أنه أراد لرأيه رواجاً وقبولاً"[65].

لذلك وجدنا الإمام السيوطي في كتابه "التحبير في علم التفسير" يضع عنواناً في هذا الشأن على غرار ما هو مقرر في علم الحديث، بهذا النص "مَنْ يُقبل تفسيره ومَنْ يُردّ" ليرْتقي بدراسة الرواية التفسيرية إلى مرتبة الرواية الحديثية وشروط قبولها، فيقول في العنوان: "ويُشبهُهُ مِن علم الحديث: معرفة مَن تُقبل رِوايتُه ومَن لا تُقبل"[66].

وبعد ذلك يقول في المعنى الأساس: "قد تقدم في آداب المفسِّر أن التفسير يُطلب أولاً من القرآن ثم السنة ثم من أقوال الصحابة والتابعين، فناقِل ذلك عنهم شرطُه شُروط الرواية، وهي: العدالة والحفظ والإتقان وهو مُقدَّر في علم الحديث، وكذا رِجال القرآن لِمَا تقدم مِن أنَّ أحدَ أركانه صحةُ السَّند "[67].

فأنت ترى أن مضمون كلام الإمام السيوطي موجه إلى الشخص المتعامل مع الرواية والمنهج الذي يسلكه، فقد تُقبل الرواية من شخص ما، دون آخر؛ لآن طريقة مَن قُبلت منه تكون موافقة، لمنهجه السليم، وقد تكون هي الرواية نفسها ومتنها حاصلة عند من لم تُقبل منه؛ لأنه متهم غير أمين في النقل، فترد للشك فيها بسبب أسلوب الشخص وموضوعيته، وتعامله.

(62) ينظر في: مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص73- 80, والإسرائيليات والموضوعات, أبو شَهْبَة, من المقدمة إلى ص159, والتفسير والمفسِّرون , الذهبي, ج1, ص157- 181, والمنهج الأثري في تفسير القرآن الكريم, هدى جاسم, ص235- 246, وكيف نتعامل مع القرآن العظيم؟, يوسف القرضاوي , ص326- 333، وص334- 349, وكيف نتعامل مع السنة النبوية؟, يوسف القرضاوي, ص35- 199.

(63) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني, ج2, ص20، ويُنظر أيضاً، ص16-20.

(64) التفسير والمفسِّرون, الذهبي,ج1, ص158.

(65) المصدر السابق, ج1, ص 164, وينظر بعدها, ص165.

(66) التحبير في علم التفسير, السيوطي, ص130.

(67) المصدر السابق, ص130.

الخاتمة

وبعد عرض فقرات البحث نخلص إلى النتائج الآتية:

أولاً: تأسست الرواية التفسيرية بمصادرها الأربعة: القرآن والسنة والصحابة والتابعين في العهد الأول تأسيساً متيناً، وكانت نشأتها منهجية وعلمية قوية، ويكفي هذه المرحلة للرواية التفسيرية فخراً واعتزازاً أن رائدها الأول هو رسول ﷺ، ثم الصحابة الكرام، ثم التابعين وتابعيهم في خير الأزمان والقرون.

ثانياً: أن مصطلح التفسير بالمأثور أو بالرواية ينطبق تماماً على المكوِّن الثاني وهو التفسير النبوي، وهو ما أُثرَ عن النبيﷺ من تفسير للقرآن بالقرآن، أو للقرآن بالسنة، وينطبق أيضاً إلى حدٍ كبير على ما روي عن الصحابة، أو عن التابعين فيما ليس للرأي والاجتهاد فيه مجال.

ثالثاً: تفسير القرآن بالقرآن عن طريق السنة الصحيحة، يأتي في أولى مراتب تفسير القرآن الكريم؛ لأنه يكتسب القيمة التفسيرية، والقوة الاستدلالية، والأولوية الاحتجاجية لصدوره عن رسول الله ﷺ، فكانت حجيته من جهة القرآن، ومن جهة السُّنة، وكفى بهما حجيَّة. ويأتي بعده تفسير القرآن بالقرآن الصادر عن الصحابة الكرام المشهورين بالتفسير والمشهود لهم بذلك من الأمة، وبالشروط التي حددها العلماء؛ خصوصاً فيما ليس للرأي في مجال.

رابعاً: أن ما يظهر من التحفظ أحياناً من قبل علماء التفسير ومناهجه في شأن تفسير القرآن بالقرآن، أو الرفض أحياناً أخرى، وذلك في عدم إدراجه ضمن التفسير بالمأثور وإخراجه من المعادلة الأثرية، إنما هو اعتراض في منهجية التعامل، ونقد إجرائي بحتي يتوجه إلى المتعاملين مع القرآن بالرواية والدراية تحت مسمَّى تفسير القرآن بالقرآن، وليس ذلك نزاعاً في تقدمه وقيمته، وأنه أحسن الطرق وأصحها، فهذا مما لا خلاف ولا نزاع بين العلماء في أهميته وألويته.

خامساً: دل البحث على أن هناك تداخلاً وتمازجاً بين منهجي الرواية والدراية في معظم مكونات وعناصر التعامل بالرواية التفسيرية مع القرآن، خصوصاً تفسير القرآن بالقرآن، فمنه ما هو بالرواية الأثرية البحتة شرط ثباتها وصحتها، ومنه ما هو بالرأي والاجتهاد، والقسم الأخير قد يكون صواباً فيقبل، وقد يكون خاطئاً فيُرد على صاحبه، وكذلك التداخل حاصل في التفسير الوارد عن الصحابة والتابعين، وإنما سُمَّيَ بالمأثور بحكم الغالب، ولأنه وصل إلينا بالرواية.

سادساً: حقيقة الأمر في النقد الموجَّه ينبغي أن لا يذهب إلى المنهج النقلي الأثري نفسه، ولكن إلى صاحب المنهج المستغل له في الطريق الخطأ! وبالتالي يعود اللوم إلى عملية الاستغلال والتطبيق السيئين للرواية التفسيرية؛ خصوصاً في إسنادها، فالمشكلة أساساً في المفسِّرين وليست في المناهج، ولا في ذات التفسير.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قائمة المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1421هـ-2001م.
- الإسرائيليات في كتب التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط4، 1990م.
- أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمن العك,ط2، دار النفائس، بيروت- لبنان، 1986م.
- أصول التفسير ومناهجه، فهد عبد الرحمن الرومي، الرياض، 1413هـ - 1993م.
- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، محمد بن إبراهيم المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان 1318هـ .
- تاريخ ابن خلدون، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة: 1413هـ-1992م.
- التحبير في علم التفسير، جلال الدين السيوطي، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1996م.
- التفسير والمفسِّرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، ط4، ج1، القاهرة – مصر، 1988.
- التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد، عبد الغفور مصطفى، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 2007م.
- التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، بدون طبعة ومكان نشر، 1390هـ-1970م.
- التنوير في أصول التفسير، عبد السلام مُقبل المجيدي,ط1، عبادي، صنعاء- 2006م.
- تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، صلاح الخالدي، ط3، دار القلم دمشق، سوريا، 2008م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق سامي سلامة، ج1، ط2، دار طيبة، 1999م.
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1407هـ -1987م.
- دائرة المعارف، فؤاد أفرام البستاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان، 1382هـ- 1962م.
- دراسات في التفسير، مصطفى زيد، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1968.
- دروس في التفسير- تفسير سورة الرعد، يوسف القرضاوي، إعداد وتعليق: محمود عوض، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1418هـ- 1998م.
- دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، تحقيق محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق وبيروت، ط2، 1404هـ- 1984م .
- الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1939م.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت ودار الأفاق الجديدة ، لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
- علم التفسير أصوله وقواعده، خليل رجب حمدان الكبيسي، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء- اليمن، 1422هـ- 2002م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت،1379هـ.
- في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، محمد عبد السلام والشريف، دار النهضة بيروت- لبنان، 1972م.
- قواعد التفسير، خالد السبت، بدون، دار عثمان بن عفان، الرياض، السعودية، بدون تاريخ.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، القرضاوي، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، 2000م.
- كيف نتعامل مع القرآن العظيم؟ ، يوسف القرضاوي ، دار الشروق ، ط1 ، 1999م .

- المدخل إلى التفسير الموضوعي، عبد الستار سعيد، ط2، دار التوزيع، مصر، 1991م.
- مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه، عدنان زرزور، ط2، دار القلم، دمشق، سوريا، 1998.
- مباحث في علوم القرآن، مناع خليل القطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 2009م,
- مباحث في علم التفسير، عبد الستار حامد، ط بدون، دار الرسالة، بغداد- العراق، 1984م.
- محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري، ط1، دار الكتب للطباعة، بغداد - العراق,1981م.
- مجموع الفتاوى، أحمد عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، ج13، دار الوفاء، ط3، 2005م.
- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق السيد أبو المعاطي النوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1419هـ-1998م,
- معجم تفاسير القرآن الكريم، عبد القادر زمامة وزملاؤه ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أيسيسكو، مطبعة إيديال، الدار البيضاء- المغرب، 1417هـ-1997م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ - 1991م.
- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسِّر، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيَّار، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 1423هـ.
- مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: فوَّاز أحمد زمرلي، ط2، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، 1418هـ-1997م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1996م.
- مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث، محمود النقراشي السيد علي,ج1، ط1، مكتبة النهضة، القصيم بريدة- السعودية، 1407هـ- 1986م,
- مناهج المفسرين، مصطفى مسلم، ط1، المسلم للنشر، الرياض- السعودية، 1415هـ.
- المنهج الأثري في تفسير القرآن، هدى جاسم محمد، ط1، مطبعة الإعلام، قم، 1994م.
- الموسوعة القرآنية، إبراهيم الإبياري، مؤسسة سجل العرب، ط القاهرة، 1405هـ.